

حول اتفاقية التابلاين

- الى رئيس مجلس الوزراء القائد العام للجيش والقوى المسلحة
ان حزب البعث العربي، الذي وقف من هذا العهد موقف المؤيد، ليرى من واجبه
ان ينبه الى كل ما من شأنه تهديد المصلحة الوطنية، او الحاق الضرر بها، ليكون العهد
الجديد متجاوبا كل التجاوب مع حاجات الشعب وأمانيه .
- لقد علمنا ان اتفاقية «التابلاين» هي الآن، قيد دراستكم، فجننا بهذه المذكرة
نلفت انظاركم الى ما فيها من اجحاف بحقوق الوطن، وما تتضمنه من اخطار جدية
بالعناية والحذر. ونحن اذ نشير الى هذه الاخطار فإننا نكتفي بالاخطار منها، ونحيلكم
الى مطالعة الكراس المرفق بكتابنا هذا، لتكونوا رأيا نهائيا فيها.
- ١ - لقد أعطيت الشركة حق بناء مطارات ومنشآت مختلفة لا يستلزمها المشروع
لو انه كان اقتصاديا بحتا.
 - ٢ - ان في الاتفاقية كل الغبن والخسارة نظرا للامتيازات المالية التي تتمتع بها
الشركة، وضالة الفوائد المالية التي تجنيها سوريا، وضخامة أرباح الشركة.
 - ٣ - تنازلت سوريا عن سلطتها القضائية والتشريعية، وارتبطت مع الشركة الى
الابد، ومنحتها حق تمويل الاتفاق، وفقدت - في بعض الاحيان - حق الرقابة على
موظفي وعمال الشركة مما يخل بحق السيادة من أساسه.
 - ٤ - لم ترد ضمانات، في المشروع، للعمال وعددهم وزمن عملهم وأجورهم.
 - ٥ - تمنح الحكومة الشركة حق تأسيس خدمات مختصة بالتعليم والصحة والماء

(١) مذكرة صادرة عن حزب البعث العربي في ٦/٤/١٩٤٩.

والنور، مع اعفائها من دفع الضرائب الخاصة لهذه الخدمات (مادة ١٢)، ومعنى ذلك
تنازل الحكومة عن التوجيه القومي والثقافي والاجتماعي لشركة ودولة اجنبية .
ان حزب البعث العربي الذي قدّر الاخطار الكامنة في هذا المشروع فقاومه في
العهد السابق أعنف مقاومة، لايسعة اليوم الا ان يطلب اليكم ارجاء التصديق عليه،
الى ان يجتمع المجلس النيابي المقبل .

عميد حزب البعث العربي

ميشيل عفلق

دمشق في ٦ نيسان ١٩٤٩